قضية التعريب في مصر

الدكتور/ محمود حافظ إبراهيم (*)

شهدت مصر على مدى الخمسين سنة الأخيرة، اهتماماً متزايداً بتعريب التعليم العالي والجامعيّ واتخاذ اللغة العربية لغةً للعلم والتعليم من منطلق واع مستنير، يستشرف الآفاق الرحبة لهذه اللغة ويرى في قوتها وتراثها قدرة فائقة على استيعاب التطور المتلاحق في شتى قطاعات العلم والمعرفة، وعلى مواكبة الإيقاع السريع الذي نشهده اليوم وفي قابل الأيام لحركة العلم والتقدم العلميّ والتقانيّ (التكنولوجيّ)، متمثلاً في ثورتي الاتصالات والمعلومات، وعلوم الوراثة، والبيئة، والفضاء وغيرها، وما تفرزه من مصطلحات حديثة ومستحدثة قد تجل عن الحصر.

كما ينطلق الاهتمام بقضية التعريب من قناعة كاملة بأنه يعمل على النهوض بالتعليم الجامعيّ وبمستوى خريجيه الآخذ في الهبوط لدرجة لفتت إليه الأنظار في كل مكان.

كما يُعد التعريب قضية قومية والتزاماً له أبعاده العلمية والتعليمية والاجتماعية والثقافية، ووثيق الصلة بلغتنا وكياننا العربيّ وبمستقبل الأجيال الصاعدة بمختلف مراحل التعليم في مصر.

بداية التعريب في مصر:

يرجع الاهتمام بتعريب العلوم في مصر إلى سنوات بعيدة خلت، حين جدت مصر في نقل العلوم الحديثة إلى العربية في عصر محمد علي وما بعده، بغية استعمالها في التدريس في المدارس العليا، ومن هذه الجهود ما قامت به مدرسة الطب والصيدلة عام 1833 من ترجمة 86 كتاباً أجنبياً في عدة تخصصات لتعليم الطب والصيدلة، ولم تلبث هذه الكتب بعد نجاحها أن أخذت طريقها إلى تركيا والجزائر وتونس ومراكش.

كما قام رفاعة الطهطاوي (1801-1873)، شيخ المترجمين في عصره، مع معاونيه بحركة واسعة في هذا السبيل واتسع نطاقها بعد إنشاء مدرسة الألسن. وبعد عودة المبعوثين من أوربا، قاموا بالتدريس في المعاهد العليا باللغة العربية، وألفوا كتباً كثيرة ومراجع.

وبذلك تجمعت في مصر، في النصف الأول من القرن التاسع عشر وما بعده بسنوات، حصيلة ضخمة من علوم الغرب نقلها إلى اللغة العربية هؤلاء العلماء وأضافوا إليها، مما ساعد في حركة التنوير وفي تدريس هذه العلوم بالمدارس والمعاهد بلسان عربيّ مبين.

وبعد سنوات من الانحسار في عهد الاحتلال البريطانيّ، انتعشت الحركة العلمية مرة أخرى وعادت للغة العربية مكانتها بعد إنشاء الجامعة الأهلية عام 1908 والجامعة المصرية عام 1925. وقد نص قانون الجامعة على أن تكون اللغة العربية لغة التعليم والتدريس، وإن كان قد سمح بتأجيل إعمال هذا

(*) نائب رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

النص في بعض الأحوال، فإنما كان ذلك لأجل موقوت.

الوضع الحالي بالنسبة لقضية التعريب في مصر:

ترتكز قضية تعريب التعليم العالي والجامعيّ على ثلاثة محاور أو اهتمامات هي: الأستاذ والكتاب والطالب، وسأعرض إلى كل منها وما أصابها جميعاً من تطور خلال ربع القرن الأخير في مصر، مع الاستشهاد بكلية العلوم بجامعة القاهرة- التي أعمل بها- منذ قرابة سبعين (70) عاماً حتى اليوم.

وأود أولاً أن أذكر أنّ في مصر الآن (12) اثنتي عشرة جامعة، بالإضافة إلى جامعة الأزهر، وخمس جامعات خاصة، وثلاث جامعات أجنبية إنجليزية وفرنسية وألمانية في الطريق إلى إنشائها. وللجامعات الحكومية عدد من الأفرع ستصبح في القريب جامعات إقليمية مستقلة. وتضم هذه الجامعات (215) مائتين وخمسة عشر كلية ومعهداً جامعياً، يدرس بها قرابة مليون ومائتي ألف من الطلاب، بالإضافة إلى 31 من المعاهد العليا، يدرس بها نحو ثلاثمائة ألف من الطلاب.

أما جامعة الأزهر فتضم 20 كلية بها 70 ألف طالب. وقد شهد ربع القرن الأخير في مصر الجانب الأكبر من هذه الزيادة الهائلة في أعداد الطلاب والكليات والمعاهد، وازداد تبعاً لذلك عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. ومن بين هؤلاء الطلاب نحو نصف مليون طالب يدرسون معظم مقرراتهم العلمية باللغة الإنجليزية، وهم طلاب كليات العلوم والهندسة والطب البشريّ وطب الأسنان والصيدلة والطب البيطريّ والمعهد العالي للتمريض ومعهد العلاج الطبيعيّ.ويقوم بالتدريس لهم نحو 30 ألفا من أعضاء هيئة التدريس.

دور الأستاذ والمعلم في قضية التعريب:

لا شك أن دور الأستاذ والمعلم دور رئيسيّ في تعريب التعليم العالي والجامعيّ وأحد أركانه الركينة. ويقوم الأستاذ بالتدريس للطلاب باللغة الإنجليزية، إذ تجذبه المادة العلمية المتاحة في مراجعها العلمية الأجنبية ويعزف عن استخدام اللغة العربية لغيبة المراجع العلمية بهذه اللغة، كما أن التدريس بالعربية يحتاج إلى بذل جهود مضاعفة لترجمة المراجع الأجنبية إلى العربية وهو في غنى عن ذلك.

وفي حقيقة الأمر أن التدريس بلغة أجنبية لا يساعد الطلاب على استيعاب المادة العلمية وفهمها و هضمها تماماً، ويزيد الطين بلة تكدس الطلاب بأعداد كبيرة، مما يجعل مهمة الأستاذ بالغة الصعوبة، ويظهر ذلك جليّاً في أوراق إجابات الطلاب في كليات العلوم والطب، حيث نلحظ انخفاض المستوى اللغويّ والعلميّ بدرجة لم يسبق لها مثيل، ومع ذلك نرى عزوفاً عن التدريس باللغة العربية.

وجملة القول، لا سبيل إلى تعريب التعليم العالي والجامعيّ ما لم يؤمن بذلك الأستاذ وعضو هيئة التدريس، ويرسخ في وجدانه قناعة قوية بأهمية التعريب باعتباره قضية قومية ووسيلة فعالة للارتقاء بمستوى التعليم، وأن يتوافر، بجانب هذه القناعة وهذا الإيمان، أحدث المراجع العلمية، ولا شك أن للأستاذ في ذلك دوراً كبيراً، ترجمةً وتأليفاً وتعريباً للمصطلحات،مع تأهيله للتدريس بالعربية لتحسن لغته

ويستقيم لسانه. إذا اجتمعت كل هذه المقومات واقترنت بقرار سياسيّ ملزم، فلا شك أن الأستاذ سيمضي في تأدية رسالته التعليمية بالجامعة بلسان عربيّ مبين.

الكتاب وقضية التعريب:

في السنوات الأخيرة زخرت المكتبة العربية في مصر، بالآف من الكتب العلمية في الطب، والمعاهد العليا التي تدرس علومها باللغة العربية، ولكن، على النقيض من ذلك، ظلت المكتبة العربية حتى اليوم فقيرة في المراجع والكتب العلمية التي يُعتدّ بها، مؤلفةً أو مترجمةً إلى اللغة العربية بكليات العلوم والهندسية والطب بفروعه المختلفة. وعلى سبيل المثال، قلّما تجد في مكتبة كلية العلوم بجامعة القاهرة كتباً باللغة العربية في الكيمياء أو الفيزياء أو علوم الحيوان والنبات، اللهم إلا بعض كتب طواها النسيان حين كنا ندرس لإعداديات الطب بالعربية لعدة سنوات مضت ثم تبدل الحال.

ومرد ذلك، الذي نشهده اليوم من قلة المراجع العلمية العربية بالجامعات في مصر، إلى العزوف عن التأليف بالعربية وترجمة أمهات المراجع والكتب إليها، في غيبة ما يدفع إلى ذلك. وها هو قانون الجامعات بمنأى عن التنفيذ منذ سنين طويلة، ومرد ذلك أيضاً إلى الأزمة التي تمر بها حركة الترجمة بوجه عام، لا في مصر وحدها، بل في بلاد أخرى من الوطن العربيّ.

هيئات علمية ولغوية تنهض بحركة التعريب في مصر:

في مصر الآن، ومنذ أكثر من ربع قرن، اهتمام من هيئات علمية ولغوية بقضية التعريب، وفي مقدمة هذه الهيئات مجمع اللغة العربية، وإيماناً منه بأهمية المصطلحات العلمية في هذه القضية وغيرها، فقد أنجز منها حتى اليوم قرابة (150) ألف مصطلح علميّ سجلت على الحاسوب في أقراص ممغنطة ووزعت على عدد من الهيئات العلمية والجامعية. ويرجع الفضل في تسجيلها إلى الدكتور محمد هيثم الخياط، بمنظمة الصحة العالمية، وهذه خدمة جليلة أداها للمجمع، كما أنجز المجمع(17) معجماً في مختلف التخصصات العلمية، عدا آلاف المصطلحات الحديثة والمستحدثة -تحت الإعداد- وقد عقد المجمع أيضاً مؤتمرين كبيرين عن قضية التعريب، وشهدت ساحته في السنوات الأخيرة العديد من المحاضرات والدراسات حول هذا الموضوع.

ومن الهيئات الأخرى ذات النشاط الكبير، الجمعية المصرية للتعريب، التي يرأسها العالم الجليل الأستاذ الدكتور عبد الحافظ حلمي وأمينها الأستاذ الدكتور الحملاوي، وهما بيننا في هذا المؤتمر. كما يقوم مركز الأهرام للترجمة العلمية بنشاط ملحوظ بنشر الكتب والموسوعات العلمية في الرياضيات والطب والتقانة (التكنولوجيا) والحاسوب. كما أن الرسائل العلمية لدرجتي الماجستير والدكتوراه بالجامعات، (80) ألف رسالة باللغة الإنجليزية، كلها مذيلة بملخص باللغة العربية، وهكذا أيضاً كل البحوث العلمية المنشورة في مصر من قبل الجمعيات العلمية وغيرها.

بارقة أمل وتفاؤل:

مما يبعث على الأمل والتفاؤل أن بدأ تدريس بعض المقررات باللغة العربية في عدد من كليات العلوم والهندسة والطب البيطريّ، لا سيما في الجامعات الإقليمية والمعاهد العليا. ومن هذه المقررات الدراسية

باللغة العربية مقررات في الرياضيات في كلية العلوم في جامعة القاهرة. في السنوات الأولى، مقررات في خواص المادة والمساحة في كلية الهندسة – جامعة عين شمس- والبيئة النباتية في كلية العلوم – جامعة عين شمس- والفيزياء والكيمياء والنبات والحيوان في كلية العلوم-جامعة المنصورة- في السنة الأولى، وعلوم الأجنة والتطور والبيئة بجامعة الأزهر، والوراثة وتربية الحيوان في كلية الطب البيطريّ – جامعة القاهرة.

اقتراحات وتوصيات لتعريب التعليم العالي والجامعيّ في مصر

أولاً: علينا أن نستمر في دعوتنا لتعريب العلوم والتعليم العالي والجامعيّ في مصر، وأن نعمل لذلك جهد الطاقة، وأن نتصدى بالحجج الدامغة لهؤلاء الذين يقفون ضد هذه القضية القومية.

ثانياً: دعوة المجلس الأعلى للجامعات إلى تبني هذه القضية ووضع خطة شاملة وزمنية لها، ودراسة وسائل تنفيذها، وتشجيع التأليف باللغة العربية وإعداد المكتبة العلمية العربية في مختلف التخصصات.

ثالثاً: العمل على توحيد المصطلحات العلمية في الوطن العربيّ.

رابعاً: إنشاء هيئة أو مؤسسة كبرى للترجمة والتأليف والنشر.

خامساً: ضرورة التوسع في تعريب المصطلحات العلمية، بما فيها الحديثة والمستحدثة، ووضع المعاجم العلمية المتخصصة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

سادساً: تكثيف العناية باللغة العربية في جميع مراحل التعليم الجامعيّ بخاصة، مع تأهيل أعضاء هيئة التدريس للتدريس باللغة العربية.

سابعاً: توجيه عناية خاصة إلى تعليم اللغات الأجنبية في مراحل التعليم العالي والتعليم الجامعيّ ومراحل الدراسات العليا، ليتاح الانفتاح على التقدم العلميّ العالميّ.

ثامناً: التأكيد على ضرورة إعداد ملخصات باللغة العربية لجميع البحوث التي تنشر بلغة أجنبية في المجلات العلمية، وكذلك الرسائل العلمية.

تاسعاً: على الإعلام، بروافده الثلاثة، أن يكثف عنايته باللغة العربية في جميع برامجه وبين المشتغلين به.

هذه اقتراحات وتوصيات حول استخدام اللغة العربية لغة للعلم والتعليم بالجامعات، طالما رددتها المؤتمرات والندوات واتحاد الجامعات العربية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط ومنظمة اليونسكو واتحاد الأطباء العرب، كما نص عليها قانون الجامعات منذ 75 عاماً، ولا تزال القضية- قضية التعريب- قيد البحث والدراسة حتى اليوم.

وفي رأيي أنه إذا أريد لهذه القضية الحل فعلى الدولة أن تحسمها بقرار سياسيّ ملزم، يوفر لها أولاً كل الإمكانات، ويضع لها الخطة والبرامج للعمل والتنفيذ والانطلاق، باعتبارها قضية قومية ووطنية وثيقة الصلة بكياننا العربيّ ومستقبل التعليم والأجيال الصاعدة في مصر.